الأسئلة المتكررة(FAQ)

الجلسة السابعة من سلسلة التعلم ضمن المجال الوظيفي الأول FA1 والندوة الإلكترونية الخامسة والعشرين لـKIX EMAP
كيف يفكر صانعو السياسات: مشاركة البحوث من أجل استخدامها في صنع السياسات

مصادر الأدلة لصانعي السياسات

هل من المرجّح أن يستخدم صانعو السياسات نتائج الأبحاث الصادرة عن المؤسسات المحلية أم المؤسسات الدولية؟

ليرا ساميكباييفا: يُرجَّح أن يستخدم السياسيون نتائج الأبحاث التي ترتبط مباشرة بالأولويات الوطنية الحالية والوثائق الاستراتيجية. فإذا كانت الدراسة منسجمة مع برامج الحكومة أو استراتيجياتها الطويلة المدى، فإن فرص أخذها بجدية تكون أكبر بكثير. تتمتّع الأبحاث المحلية غالبًا بميزة الملاءمة للسياق والجانب العملي، في حين تُقدَّر الأبحاث الدولية لما تتميّز به من منهجية علمية قوية ومصداقية عالية. أما الأكثر فاعلية، فهو عندما يُدمَج النوعان معًا —أي أن تُدعَم الملاءمة المحلية بالمعايير والمنهجيات الدولية.

إلين مونثي: من واقع خبرتي، الأبحاث التي يتم استخدامها أكثر هي تلك التي أتت نتيجة طلب. وهذا أمر جداً طبيعي، فبصفتك صانع سياسات، أنت بحاجة الى معرفة المزيد عن موضوع محدد. لكن استخدام الأبحاث يتطلّب أيضًا إلمامًا بالثقافة البحثية، أي القدرة على فهم النتائج وتفسيرها وتقييمها ثم ترجمتها إلى سياسات أو ممارسات عملية. فمن شأن الباحثين القادرين على ترجمة الأبحاث وتبسيطها إحداث تأثير أكبر من غيرهم في صياغة السياسات وتطبيقها عمليًا.

ما هي المعايير أو الاعتبارات التي يأخذها صانعو السياسات في الحسبان عند تحديد ما إذا كان البحث عالي الجودة أو موثوقًا أم لا؟

إلين مونثي: إن الأبحاث التي تُجرى ضمن السياق الوطني غالبًا ما تُقدَّر أكثر من الأبحاث المنفَّذة في سياقات تختلف ثقافيًا أو اجتماعيًا بشكل واضح عن واقع الدولة المعنية. غالبًا ما تعتمد **السياسات** على المعرفة التي تُجيب عن أسئلة مثل "ما الذي ينجح؟ "أو "بماذا ينبغي أن نوصي؟"وقد تكون بعض تصاميم الأبحاث أكثر قدرة من غيرها على تقديم إجابات مباشرة على هذه الأسئلة. لكن صانعي السياسات يحتاجون أيضًا إلى أبحاث تشرح الأسباب —أي "لماذا" يحدث ذلك، ولصالح من؟ وتسلط إحدى المراجعات البحثية الحديثة التي أجريناها في **إيرلندا** بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الضوء على قضية معقّدة لا تمتلك إجابات حاسمة، لكنّ هذه المراجعة تُعتَبَر ذات قيمة كبيرة لعمل الحكومة في مجال استخدام الأدوات والموارد الرقمية في المدارس. (مراجعة: أثر التكنولوجيات الرقمية على تعلم الطلاب (EN))

الاستراتيجيات لتعزيز استخدام الأدلة البحثية من قبل صانعي السياسات:

في السياقات التي قد تُفضّل فيها القيادات السياسية الجديدة عوامل أخرى على الأدلة التجريبية، ما هي الاستراتيجيات العملية التي يمكن أن يعتمدها المدراء لضمان أن تبقى القرارات السياسية مستندة إلى البيانات وأفضل الممارسات؟

إيلين مونثي: حاول أن تُطبّق ما تدعو إليه قدر الإمكان —أي أن تستخدم البيانات وتستند إلى الأبحاث في العمل الإداري وعند إعداد الملفات ودراسة الحالات، وأن تُظهر أهمية هذه البيانات وصلتها بالموضوع، وأن تُساعد في العثور على المعرفة والأدلة ذات الصلة لدعم عملية اتخاذ القرار.

في السياقات المحدودة الموارد، ما هي الاستراتيجيات العمليّة التي باستطاعة صانعي السياسات اعتمادها للاستمرار في اتخاذ قرارات مستنيرة تستند الى الأدلة؟

إيلين مونثي: هناك قدر هائل من الأبحاث المنشورة مسبقًا، والعديد منها متاح الوصول إليه بشكل مفتوح. يمكنك البحث على الشكل التالي" :مراجعة منهجية + "الموضوع" (أي كان الموضوع الذي تريد اجراء البحث حوله) وهي طريقة سهلة لمعرفة ما إذا كان هناك باحثون قد سبق أن لخّصوا وحلّلوا الأبحاث المنشورة حول ذلك الموضوع. وفي حال كان ممكن، تعاون مع أمين مكتبة لإجراء الأبحاث. غالباً ما يُعتبر توفّر بيانات كافية وذات صلة أمراً اشكالياً إذ قد لا تكون البيانات موجودة أصلاً أو يصعب الوصول اليها. من المهم تحديد البيانات المطلوبة على المستويين الوطني والإقليمي – ثم إعطاء الأولويّة للعمل على إنشاء الأنظمة والهياكل اللازمة لضمان تجميع تلك البيانات وتوافرها بشكل مستمر.

للمزيد من المعلومات حول الجلسة السابعة من سلسلة التعلم FA1 *وندوة* KIX EMAP *الإلكترونية الخامسة والعشرين، يُرجى زيارة الصفحة الخاصة بهذا الحدث.*

ما هي التوصيات التي يمكن تقديمها إلى الجهات المانحة حول كيفية التفاعل مع المسؤولين الحكوميين لضمان أن يتم استخدام الأدلة والبيانات التي ينتجها المستفيدون من المنح داخل البلد بشكلٍ أكثر انتظامًا واستمرارية في عملية صنع القرار؟

لي ثي لي: لضمان الاستخدام المنتظم للأدلة التي ينتجها المستفيدون من المنح في عملية صنع القرار، ينبغي على الجهات المانحة دعم إشراك المسؤولين الحكوميين منذ المراحل الأولى في تحديد أسئلة البحث ومواءمة مخرجات البحوث مع دورات السياسات وفي تقديم النتائج في صيغ جاهزة للاستخدام السياسي مثل الموجزات السياسية والرسوم البيانية التوضيحية. يزداد تأثير واستخدام الأدلة عندما يتعاون الباحثون مع مؤسسات محلية موثوقة، ويعملون على تعزيز الحوار المستمر من خلال ورش العمل ويُسهمون في بناء قدرات المسؤولين الحكوميين على استخدام البيانات وتحليلها. استنادًا إلى تجربة معهد بحوث تنمية الميكونغ **(MDRI)** في فيتنام، فإن التصميم المشترك مع إدارات وزارة التربية والتعليم والتدريب، وإعداد مذكرات سياسات واضحة، وعقد مشاورات مع المعلمين وأطراف المجتمع المحلي، كانت من أكثر الأساليب فاعلية في تحويل الأدلة إلى إصلاحات قابلة للتنفيذ.

ما مدى فعالية النهج التصاعدي (من القاعدة إلى القمة) في التأثير على السياسات؟

لي ثي لي: إنَّ الأدلة التصاعدية في مجال التعليم تجعل السياسات مستندة إلى الواقع الفعلي داخل الصفوف الدراسية وتضمن إشراك الأصوات المهمشة في عملية صنع القرار. وفي معهد بحوث تنمية الميكونغ(MDRI) ، أسهمت استطلاعات المعلمين وأولياء الأمور بشكل مباشر في صياغة استراتيجيات وزارة التربية والتعليم والتدريب (MOET) المتعلقة بالتنمية المهنية للمعلمين والتحول الرقمي في التعليم. ومن خلال مرصد الشراكة العالمية من أجل التعليم، نقوم بتوثيق التجارب الميدانية للمدارس والمعلمين في مواجهة الاضطرابات مثل الصدمات البيئية والأوبئة وعدم المساواة الاجتماعية مع إيلاء اهتمام خاص لقضايا المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي. تُعزّز هذه الأدلة استراتيجيات صمود نظم التعليم الوطنية، كما تُسهم في تبادل المعرفة الإقليمية عبر جنوب وجنوب شرق آسيا.

أثر السياسات على أجندات الأبحاث

كيف يمكننا حلّ مشكلة الأبحاث التي أُجريت في عهد وزيرٍ سابق ولا تحظى بالأولوية لدى الوزير الجديد؟

سعيد أحمد :إعادة صياغة الأدلة نفسها بلغة الخطاب السياسي للوزير الجديد يمكن أن تكون فعّالة. ورغم اختلاف الأساليب، إلا أن الخطاب السياسي غالبًا ما يكون موجّهًا نحو الناس، وبالتالي يمكن مواءمة الأدلة مع هذا التوجه.

ليرا ساميكباييفا: لكي يعتمد الوزراء الجدد نتائج الأبحاث ويستخدموها، من المهم أن تكون أهداف البحث منسجمة مع الوثائق الاستراتيجية الرئيسية للوزارة. عادةً ما تكون هذه أطر سياسات طويلة الأمد إذ تلتزم الوزارات دائمًا بالعمل نحو تحقيق هذه الأهداف ضمن منظورٍ طويل المدى، كما أن تحقيق هذه الأهداف لا يعتمد على الوزير الذي يشغل المنصب في تلك الفترة.

ما الدور الذي يلعبه صنّاع السياسات عادةً في تحديد أجندة البحث، وكيف يمكن للباحثين التفاعل معهم بفعالية في هذا المجال؟

ايلين مونثي: يمكن للباحثين التفاعل مع السياسيين المحليين والوطنيين من خلال دعوتهم إلى الندوات البحثية وحلقات النقاش وغيرها من الفعاليات. تُنظِّم الكليات والجامعات العديد من الندوات، ويمكن أن تكون دعوة السياسيين للمشاركة فيها وسيلة فعّالة لبناء العلاقات وتبادل الأفكار والمعارف والاهتمامات. انصح بدعوة السياسيين للمشاركة في المدونات الصوتية (البودكاست) والندوات عبر الإنترنت. بهذه الطريقة، يمكن للسياسيين أن يتعرفوا أكثر على المجالات التي يرى الباحثون ضرورة التعمق فيها، كما يمكن من خلال ذلك مناقشة مجالات السياسات ذات الصلة التي تحتاج إلى مزيد من البحث. إن المشاركة والتفاعل هما عاملان أساسيان.

هل يؤدي تطوير علاقة طويلة الأمد بين الباحثين والحكومة إلى انحياز البحث العلمي لصالح إضفاء الشرعية على جهود الحكومة؟

إيلين مونثي: يجب أن يكون واضحًا منذ البداية أن نتائج البحث هي ملك للباحثين أو للجامعة، وليست ملكًا للحكومة. يمكن لصنّاع السياسات أن يشاركوا في المناقشات المتعلقة بأسئلة البحث ذات الصلة، لكن يجب أن يتمتع الباحثون بالاستقلالية الكاملة في اختيار المنهجيات والتحليلات ومناقشة النتائج. ومع ذلك، هناك سياقات قد يكون فيها تحقيق ذلك صعبًا — وقد يتم أيضًا إساءة استخدام النتائج في بعض الحالات. لكنني لا أعتقد أن ذلك مرتبط بعلاقة طويلة الأمد — فالعلاقة طويلة الأمد تعني عادةً علاقة تسري بشكل جيد.

كيف نضمن الحصول على الدعم اللازم من وزارة التربية والتعليم بحيث نتشجع للاستمرار في إجراء الأبحاث التي تتماشى مع الأولويات الوطنية؟

إيلين مونثي: أفترض أن وزارة التربية والتعليم تحتاج إلى رؤية مدى ارتباط الأبحاث الجارية بعملها من أجل تقديم مزيد من الدعم لها. لكن بالطبع، ليست كل الأبحاث التربوية ذات صلة مباشرة بالسياسات —بل يجب أن تكون ذات أهمية لأسباب أخرى أيضًا — وإيصال هذه الأهمية هو من مسؤولية الباحثين. لا يمكن التقليل من أهمية التواصل ونشر النتائج بغرض الفهم. فهذا الجانب أصبح يشكل جزءًا بالغ الأهمية من عمل الباحثين، بل ومن عمل الجامعات والمؤسسات البحثية أيضًا.